

# اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع العشرون

جنيف، 21-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

## تحليل الطلب المقدم من تايلند لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

قدمته اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 (بلجيكا، وسري لانكا، والعراق، وفرنسا)

1- صدقت تايلند على الاتفاقية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لتايلند في 1 أيار/مايو 1999. وقدمت تايلند، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، معلومات عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها وتحتوي، أو يُشتبه في أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد. وكان لزاماً على تايلند أن تدمر أو تضمن تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها بحلول 1 أيار/مايو 2009. ولما كانت تايلند ترى أنها لن تكون قادرة على القيام بذلك بحلول التاريخ المذكور، فقد قدمت في 3 نيسان/أبريل 2008 طلباً إلى رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف لتمديد الأجل المحدد لها. وفي 14 نيسان/أبريل 2008، وجه رئيس الاجتماع الثامن خطاباً إلى تايلند طلب فيه تقديم معلومات إضافية وبيان المجالات الرئيسية المشمولة بالطلب. وردت تايلند على أسئلة الرئيس في 7 آب/أغسطس 2008. وطلبت تايلند تمديد الأجل المحدد لمدة 9 سنوات ونصف حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. واتفق الاجتماع التاسع للدول الأطراف بالإجماع على الموافقة على الطلب.

2- وفي 30 آذار/مارس 2017، قدمت تايلند إلى رئيس اللجنة المعنية بتنفيذ المادة 5 ("اللجنة") طلباً لتمديد الأجل المحدد لها في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي 30 حزيران/يونيه 2017، وجه رئيس اللجنة خطاباً إلى تايلند يطلب فيه المزيد من المعلومات وبيان المجالات الرئيسية المشمولة بالطلب. وفي 8 أيلول/سبتمبر 2017، قدمت تايلند إلى اللجنة طلب تمديد منقحاً يتضمن معلومات إضافية رداً على أسئلة اللجنة. وطلبت تايلند إمهالها 5 سنوات إضافية، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. واتفق الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف بالإجماع على الموافقة على الطلب.

3- وفي سياق الموافقة على الطلب، أكد الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في قراره أن تايلند لم تتمكن من الوفاء بالتزامها الرئيسي، المسجل في قرارات الاجتماع التاسع للدول الأطراف، بإكمال عملية التنفيذ بحلول عام 2018، وهو الأجل المحدد لها، غير أنها أحرزت تقدماً محموداً والتزمت بزيادة قدراتها



وتعزيز جهودها من أجل فهم حجم التحدي المتبقي والوفاء بالتزاماتها خلال فترة التمديد. وفي سياق الموافقة على الطلب، لاحظ الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف كذلك أن تايلند تتوقع أن تحتاج إلى خمس سنوات تقريباً لمسح المناطق التي يُشتبه في أنها خطرة وتطهير المناطق التي ثبتت خطورتها. وأشار الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف إلى أن تنفيذ خطة تايلند الوطنية لإزالة الألغام قد يتأثر بالمسح المنتظر ووضع علامات على الحدود البرية.

4- وفي 31 آذار/مارس 2022، قدمت تايلند إلى اللجنة طلباً لتمديد الأجل المحدد لها، وهو 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي 15 حزيران/يونيه 2022، وجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه معلومات إضافية وبيان المجالات الرئيسية المشمولة بالطلب. وفي 11 آب/أغسطس 2022، قدمت تايلند إلى اللجنة توضيحاً إضافياً رداً على أسئلتها. وقد طلبت تايلند إمهالها مدة ثلاث سنوات وشهرين إضافيين، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. ولاحظت اللجنة أن تايلند قدمت الطلب وفقاً للعملية التي أنشأتها الدول الأطراف ودخلت في حوار تعاوني مع اللجنة بشأن المسائل المتصلة بطلب التمديد.

5- ويفيد الطلب بأن التحدي المتبقي كان يشمل، عندما قدمت تايلند طلب التمديد الثاني، 368 001 360 متراً مربعاً تقع في 11 مقاطعة. ويفيد الطلب بأن فترة التمديد شهدت معالجة ما مجموعه 899 032 323 متراً مربعاً، مما أدى إلى تدمير 40 014 لغماً من الألغام المضادة للأفراد و285 لغماً مضاداً للمركبات و1 689 قطعة من الذخائر غير المنفجرة وإعلان مقاطعات شيانغ ماي وماي هونغ سون وتشومفون وتشانتابوري "خالية من الألغام". ويشير الطلب كذلك إلى اكتشاف 320 342 2 متراً مربعاً أخرى من المناطق الملوثة بالألغام خلال العمليات، ومعالجتها خلال هذه الفترة. ولاحظت اللجنة أن تايلند قدمت معلومات عن التقدم المحرز في المسألة مصنفة حسب المناطق الملغاة بواسطة المسح غير التقني، والمناطق المقلصة مساحتها بواسطة المسح التقني، والمناطق المطهرة، وشجعت تايلند على مواصلة تقديم المعلومات بهذه الطريقة.

6- ويفيد الطلب بأن تايلند أعطت الأولوية خلال فترة التمديد للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة عن طريق أطر شتى من أجل تيسير الوصول إلى المناطق الواقعة بمحاذاة الحدود، ولا سيما إلى المناطق التي يتعين تعليم حدودها. ويفيد الطلب بأن تايلند نجحت في الإفراج عن جميع المناطق الملوثة بالألغام على طول الحدود الممتدة بين تايلند وميانمار، وأحرزت تقدماً في معالجة المناطق الملوثة بالألغام على طول الحدود بين تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ويفيد الطلب كذلك بأن التلوث على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا يشمل غالبية المناطق الملوثة المتبقية وأنه كان من أكبر التحديات خلال المراحل النهائية. وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها تايلند للتعاون مع جيرانها لضمان الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

7- ويفيد الطلب بأن تايلند تبذل جهوداً لتعزيز التعاون على طول الحدود الممتدة بين تايلند وكمبوديا، بما في ذلك من خلال مختلف الأطر الثنائية القائمة، ومنها اللجنة المشتركة بين تايلند وكمبوديا المعنية بتعليم الحدود البرية، واللجنة المشتركة للتعاون الثنائي، واللجنة العامة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا. ويفيد الطلب بأن اللجنة العامة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا يمثل إطار التعاون العسكري الذي تتعاون تايلند وكمبوديا من خلاله في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، حيث اتفقتا على أن "جميع عمليات إزالة الألغام على طول المناطق الحدودية بين تايلند وكمبوديا لا تخل بحقوق تايلند وكمبوديا المتعلقة بالحدود البرية بموجب القانون الدولي". ويفيد الطلب كذلك بأن تايلند سعت أيضاً إلى تعزيز دور كل من مركز آسيان الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام والإطار المتعدد الأطراف للاتفاقية في مساعدة الدول الأطراف في الاتفاقية على الوفاء بالتزامات، ولا سيما في المناطق الواقعة على طول الحدود.

8- ويفيد الطلب بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام أجرى، في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى نيسان/أبريل 2020، مشروعاً نموذجياً بالتعاون في مجال إزالة الألغام على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا بالتعاون مع المركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو مشروع نفذ بعد قرار صدر عن الاجتماع الثالث عشر للجنة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا في 21 آذار/مارس 2018. ويفيد الطلب بأن هذا المشروع النموذجي أفضى إلى الإفراج عن مساحة بلغ مجموعها 95 000 متر مربع في مقاطعة سا كايو. ويفيد الطلب أيضاً بأن تايلند تهدف إلى استخدام هذا "المشروع النموذجي" للتحفيز على مشاريع دعم عمليات إزالة الألغام في المستقبل. ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه معلومات عما استخلصته من دروس في تنفيذ هذا المشروع يمكن تطبيقها على خطة العمل الواردة في طلب التمديد. وردت تايلند بالقول إن المشروع النموذجي يقدم نموذجاً للمشاريع المقبلة وهو منبر هام للتعاون. وذكرت تايلند أن المشروع أتاح للمركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام تبادل المعلومات باستمرار بشأن العمليات، وولد التفاهم بينهما والثقة بين تايلند وكمبوديا.

9- ويفيد الطلب بأن برنامج تايلند أقام علاقات متينة مع مستخدمي الأراضي الرئيسيين في المناطق المتضررة، والسكان المحليين، والسلطات المحلية على مستوى المقاطعة والمقاطعات الفرعية. ويفيد الطلب بأن مشاركة المجتمعات المحلية هذه ساندت العمليات في جميع المراحل، مما سمح للمركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام بجمع معلومات أكثر دقة من السلطات المحلية والسكان. ويفيد الطلب كذلك بأنه خلال دراسة خط الأساس للتلوث بالألغام، أجريت مقابلات شاملة مع المجتمع المحلي في جميع المناطق، استشيرت فيها النساء والفتيات والرجال من جميع الفئات السكنية، بما في ذلك مجموعات الأقليات. ويفيد الطلب كذلك بأن المشاركة المحلية، ولا سيما على مستوى المقاطعات الفرعية والقرى، مجسدة تماماً في المراحل الرئيسية لعملية الإفراج عن الأراضي. ولاحظت اللجنة أهمية أن تواصل تايلند إدماج وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وأن تضع في حسابها مختلف احتياجات وتجارب السكان في المجتمعات المحلية المتضررة عند برمجة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية أن تقدم تايلند تقارير عن هذه الجهود.

10- ويفيد الطلب بأن فترة التمديد شهدت تنفيذ 442 نشاطاً من أنشطة التوعية بمخاطر الألغام استهدفت ما مجموعه 69 938 مشاركاً، بطرق منها تنظيم حملات إعلام (مثل المهرجانات المحلية، ومعارض المعابد، وفعاليات للأطفال)، والتعليم والتدريب، ونسج شبكات مع المجتمعات المحلية من أجل استدامة عملية التوعية بخطر الألغام، مع التركيز بوجه خاص على إيصال رسائل التوعية بخطر الألغام مباشرة إلى السكان المحليين. ويفيد الطلب بأن عمليات التوعية بخطر الألغام تعرقلت خلال جائحة كوفيد-19، واستخدم المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام نهجاً بديلاً للقيام بهذه العمليات، بما في ذلك دمج أنشطة التوعية بخطر الألغام في عمل المتطوعين الصحيين في القرى الذين يقومون بزيارات منتظمة للأسر من أجل إجراء فحوصات صحية وتوعية السكان المحليين بكوفيد-19. ويفيد الطلب كذلك بأن تايلند تستخدم أيضاً تدابير وقائية مثل وضع لافتات تحذيرية في المناطق الخطرة بلغات مختلفة، ولا سيما التايلندية والانكليزية ولغة البلد المجاور القريب من تلك المناطق، بما في ذلك اللغة الكمبودية واللوية. وأشارت اللجنة إلى أهمية أن تواصل تايلند تنفيذ برامج التوعية بخطر الألغام في أوساط المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام مع ضمان أن تكون هذه البرامج محددة السياق وأن تأخذ في الحسبان المسائل المتعلقة بنوع الجنس ومختلف احتياجات وتجارب الناس في المجتمعات المحلية المتضررة. وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية أن تقدم تايلند تقارير عن المنهجيات المستخدمة في هذا الصدد.

11- ويفيد الطلب بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام عزز، خلال فترة التمديد، نظامه لإدارة المعلومات من أجل زيادة الكفاءة في تنفيذ عمليات إزالة الألغام، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة فريق إدارة المعلومات، ونظم إدارة المعلومات، وتوحيد عمليات جمع البيانات التي تجريها جميع الوحدات المعنية بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ويفيد الطلب بأن هذه التحسينات أدت إلى دعم الأفرقة العملياتية من خلال ضمان الحصول على ما يلزم لعمليات المسح وإزالة الألغام من معلومات دقيقة في الوقت المناسب. ويفيد الطلب كذلك بأن البيانات الواردة في السحابة الداخلية للمركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام تتضمن تفاصيل عن المناطق التي يُشتبه في أنها خطيرة والمناطق التي ثبتت خطورتها في مختلف المناطق الملوثة بالألغام الأرضية وبإمكان الوحدات المعنية بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية أن تبحث عن البيانات أثناء وجودها في مناطق نائية باستخدام هواتفها النقالة وأجهزة الكمبيوتر المحمول. ويفيد الطلب كذلك بأن ذلك قد مكن أصحاب القرار في المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة ودقيقة وفي الوقت المناسب بناء على معلومات أكثر دقة ومستوفاة. وأشارت اللجنة إلى أهمية الجهود التي تبذلها تايلند لتحسين عملية إدارة المعلومات لزيادة الكفاءة والفعالية فيما تبذله من جهود في مجال التنفيذ.

12- ويفيد الطلب بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام يستخدم نظام المعلومات الجغرافية لتغطية الاستطلاع الجوي (Arc GIS) لتخزين ما يلزم من إحصاءات مستقاة من جميع العمليات. ويفيد الطلب كذلك بأن نظام (Arc GIS) يحتوي على عروض مرئية لتضاريس المناطق التي يشتبه في أنها خطيرة والمناطق التي ثبتت خطورتها مما يتيح لأصحاب القرار إمكانية رؤية موقع المناطق الملوثة بسهولة وتحليل الوضع العام استناداً إلى بيانات مرئية ويسمح للمتعهدين بتخطيط العمليات على نحو فعال. وترحب اللجان بالجهود التي تبذلها تايلند لتحسين فعالية وكفاءة المسح من خلال تطبيق التكنولوجيا المبتكرة.

13- ويفيد الطلب بأن العوامل التالية كانت، في رأي تايلند، من الظروف المعيقة خلال فترة التمديد الثانية لتايلند: (أ) ارتفاع مستوى التلوث ووعورة التضاريس الجغرافية، (ب) جائحة كوفيد-19، (ج) الوصول إلى المناطق الملوثة بالألغام على طول الحدود. وأفاد الطلب كذلك بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام قام بعدة محاولات للوصول إلى المناطق الواقعة على الحدود وفشل ذلك فقرر بعدها تعليق عمليات إزالة الألغام في مقاطعات أوبون راتشاثاني وسي سا كيت وسورين وبوري رام وسا كايو وترت لمنع أي سوء فهم.

14- ويفيد الطلب بأن التحدي المتبقي يتمثل في وجود مساحة تبلغ 36 968 469 متراً مربعاً، تشمل 2 988 878 متراً مربعاً من المناطق التي يشتبه في أنها خطيرة و19 665 722 متراً مربعاً من المناطق التي ثبتت خطورتها. ويفيد الطلب أيضاً بأن 14 313 869 متراً مربعاً من هذا المجموع تقع في المناطق التي يتعين تعليم حدودها. ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه معلومات إضافية عن المناطق التي يتعين تعليم حدودها، وتحديد ما إذا كانت هذه المناطق يشتبه في أنها خطيرة أو مناطق ثبتت خطورتها. وردت تايلند بالقول إن مساحة المناطق التي يتعين تعليم حدودها البالغة 14 313 869 متراً مربعاً تشمل 10 598 192 متراً مربعاً من المناطق التي يشتبه في أنها خطيرة و3 715 677 متراً مربعاً من المناطق التي ثبتت خطورتها. ولاحظت اللجنة أن تايلند قدمت معلومات عن التحدي المتبقي في المسألة مصنفة حسب المناطق التي ثبتت خطورتها والمناطق التي يشتبه في أنها خطيرة، وحجم كل من هذه المناطق، وهي تشجع تايلند على مواصلة تقديم المعلومات عن التحدي المتبقي على هذا النحو.

15- ويفيد الطلب بأن التلوث المتبقي لا يزال يخلف أثراً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. ويفيد الطلب بأن الألغام الأرضية لا تزال تؤدي إلى الوفاة والإصابة في تايلند، إذ أدت إلى وفاة شخصين

وإصابة تسعة عشر شخصاً نتيجة حوادث الألغام الأرضية التي وقعت في عام 2021. ويفيد الطلب أيضاً بأن معظم الضحايا هم من الصيادين المحليين وجامعي الفطر النادر. ويفيد الطلب بأنه بات من الواضح، بعد إكمال أكثر من 98 في المائة من عمليات إزالة الألغام، أن المناطق الخالية من الألغام قد غيرت شكل الحياة اليومية للمجتمعات المحلية تغييراً لا يقتصر على السلامة بل يشمل النهوض بالمجتمعات المحلية في مجالات مثل الزراعة والتنمية الريفية والتواصل. ولاحظت اللجنة أن استكمال تنفيذ المادة 5 خلال فترة التمديد المطلوبة ينطوي على إمكانية تقديم مساهمة كبيرة في تحسين سلامة البشر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في تايلند.

16- وطالبت تايلند، كما ذكر، تمديد الأجل لمدة ثلاث سنوات وشهرين، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. ويفيد الطلب بأن المدة الزمنية المطلوبة تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه التنفيذ الناجمة عن وعورة التضاريس وارتفاع مستوى التلوث. ويفيد الطلب كذلك بأن فترة التمديد المطلوبة تأخذ في الاعتبار المناطق التي يتعين تعليم حدودها، وهي تمثل 38,72 في المائة من التحدي المتبقي في تايلند. ويفيد الطلب بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام يتوقع أن يكون قادراً على الإفراج عن جميع المناطق الملوثة بالألغام بحلول نهاية فترة التمديد الثاني (31 تشرين الأول/أكتوبر 2023) شريطة ألا يشكل الوصول إلى جميع المناطق الملوثة بالألغام عائقاً. ويفيد الطلب كذلك بأن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام أجرى تقييماً، بالنظر إلى استمرار القضايا المتعلقة بالوصول إلى المناطق التي يتعين تعليم حدودها حتى الآن، وخرج باستنتاج مفاده أنه من الضروري لتايلند تقديم طلب تمديد ثالث لمدة ثلاث سنوات وشهرين حتى كانون الأول/ديسمبر 2026 للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5.

17- ويتضمن الطلب خطة عمل لفترة التمديد مع تحديد مراحل سنوية لإكمال التزامات تايلند بموجب المادة 5 بما في ذلك خطة لمعالجة 600 654 22 متر مربع بحلول نهاية مدة الطلب الثاني الذي قدمته تايلند، (31 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، بما في ذلك 8 598 192 متراً مربعاً من المناطق التي ثبتت خطورتها الواقعة في "مناطق يمكن معالجتها". وتشير خطة العمل إلى أن التحدي المتبقي المتمثل في وجود 14 313 869 متراً مربعاً في مناطق يتعين تعليم حدودها ينبغي معالجته على ثلاث مراحل هي كالتالي:

- المرحلة 1 - تشرين الثاني/نوفمبر 2023 - تشرين الأول/أكتوبر 2024: ينبغي معالجة 5 328 050 متراً مربعاً في 5 مقاطعات، وهي سا كايو، ترات، بوري رام، سورين وسي سا كيت.
- المرحلة 2 - تشرين الثاني/نوفمبر 2024 - تشرين الأول/أكتوبر 2025: ينبغي معالجة 5 149 998 متراً مربعاً في 5 مقاطعات، وهي سا كايو، ترات، سورين، سي سا كيت، وأوبون راتشاثاني.
- المرحلة 3 - تشرين الثاني/نوفمبر 2025 - كانون الأول/ديسمبر 2026: ينبغي معالجة 3 563 339 متراً مربعاً في 3 مقاطعات، وهي سا كايو، ترات، وسي سا كيت.

18- ولاحظت اللجنة وجود تباين طفيف بين المساحة الإجمالية التي يتعين معالجتها خلال فترة التمديد على النحو الوارد في خطة عمل تايلند المكونة من ثلاث مراحل (14 041 387 متراً مربعاً) والتحدي المتبقي الذي أكدته تايلند في المناطق التي يتعين تعليم حدودها (14 313 869 متراً مربعاً).

19- وتتضمن خطة العمل اقتراحاً لمواصلة "المشروع النموذجي للتعاون في مجال إزالة الألغام على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا". وينتظر هذا المشروع اتفاق المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام والمركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام على مناطق مختارة وإقرار اللجنة العامة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا. ولاحظت اللجنة أهمية المشروع النموذجي لمواصلة تعزيز التعاون بين تايلند وكمبوديا فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام، وقالت إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن الخطوات المزمعة والجدول الزمني لصدور الإقرار والموافقة.

20- وتتألف خطة العمل من أربع خطوات لإتاحة إمكانية إزالة الألغام على طول الحدود التايلندية - الكمبودية، '1' التنسيق مع كمبوديا على المستويين المحلي أو التنفيذي من خلال مكتب تنسيق شؤون الحدود، و'2' اللجنة الحدودية الإقليمية التايلندية - الكمبودية، و'3' اللجنة العامة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا، و'4' اللجنة المشتركة بين تايلند وكمبوديا المعنية بترسيم الحدود البرية. ويفيد الطلب بأن التعاون بين تايلند وكمبوديا بشأن إزالة الألغام لأغراض إنسانية في المناطق التي يتعين تعليم حدودها يجب أن يخضع لمناقشة مستفيضة وأن يحظى بالتشجيع في إطار كل من اللجنة الحدودية الإقليمية التايلندية - الكمبودية واللجنة العامة المعنية بالحدود بين تايلند وكمبوديا، وأن اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين تايلند وكمبوديا ستقوم مقام آلية دعم. وتتضمن خطة العمل أيضاً إطاراً متعدد المستويات لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف خلال مدة خطة العمل الثلاثية، بما في ذلك ما يلي: '1' تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات، '2' إنشاء إطار متعدد الأطراف، و'3' تعزيز مشاركة المجتمع المحلي. ولاحظت اللجنة أهمية أن تقدم تايلند بانتظام معلومات مستكملة عن نتائج أنشطة التنسيق وتنفيذ الإطار المتعدد المستويات لدعم الأنشطة المشتركة لإزالة الألغام.

21- ويفيد الطلب بأن تايلند وضعت خطة طوارئ للمناطق التي لم يتم تطهيرها بعد، ويشمل ذلك؛ (أ) وضع لافتات تحذيرية من الألغام المضادة للأفراد لتحذير المجموعات السكانية، (ب) مواصلة التركيز على التوعية بخطر الألغام، (ج) إنشاء ممرات آمنة للدوريات، (د) مواصلة الالتزام بمساعدة الضحايا، (هـ) الالتزام بعقد حوارات مع البلدان المجاورة. ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه زيادة توضيح خطة الطوارئ وما إذا كانت هذه الخطة تشمل المناطق التي يتعين تعليم حدودها و/أو ما إذا كانت خطة الطوارئ قد أدرجت في المناقشات مع كمبوديا ويمكن أن ينظر فيها للقيام بأنشطة مشتركة. ولاحظت اللجنة أن تايلند لم تُضمّن الرد الذي قدمته لها أي معلومات إضافية، وقالت إنها تود الحصول على معلومات مفصلة من الدولة عن الجهود التي تبذلها في هذا الصدد.

22- وتشمل خطة العمل مواصلة التركيز على التوعية بخطر الألغام واستخدام اللافتات التحذيرية. ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه تقديم معلومات إضافية عن خطط عمل وميزانية مفصلة ومحددة التكاليف ومتعددة السنوات للتوعية بخطر الألغام والحد منها تراعي السن ونوع الجنس والإعاقة والاحتياجات والتجارب المتنوعة للسكان في المجتمعات المحلية المتضررة، وتؤكد فيه أن الطلب سوف يحظى أيضاً ببحث نهج مشترك لتنفيذ جهود التوعية بخطر الألغام والحد منها في المناطق الحدودية. وذكرت تايلند في ردها أن مركز التوعية بخطر الألغام التابع للمركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام يعطي توجيهات لكل وحدة من الوحدات المعنية بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في بداية كل سنة مالية، وأن كل وحدة تحدد لها وجهات معينة مرتين في السنة بهدف التعاون وبناء شبكة تضم السلطات ذات الصلة، بما في ذلك المتطوعون الصحيون في القرى وقادة المجتمعات المحلية الذين يستخدمون أيضاً وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي كقنوات للاتصال بشأن قضايا مخاطر الألغام. ولاحظت اللجنة أن تايلند أدرجت خطة عمل للتوعية بخطر الألغام للفترة 2022-2023 وهي تشجع تايلند على تقديم معلومات مستكملة سنوية عن هذه الخطة. وأشارت اللجنة إلى أهمية أن تواصل تايلند تنفيذ برامج التوعية بخطر الألغام في أوساط المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام مع ضمان أن تكون هذه البرامج محددة السياق وأن تأخذ في الحسبان المسائل المتعلقة بنوع الجنس ومختلف احتياجات وتجارب الناس في المجتمعات المحلية المتضررة. وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية أن تقدم تايلند تقارير عن المنهجيات المستخدمة في هذا الصدد.

23- ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه معلومات إضافية عن خطط تايلند لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنوع في برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي وضعت. وذكرت تايلند في ردها أنها تؤيد الهدف #5 من أهداف التنمية المستدامة وأن تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني مدرج في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وذكرت تايلند أن غالبية موظفي المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام هم من الذكور،

غير أن 20 في المائة من موظفي المركز هم من الإناث اللاتي يعملن في مجال السياسات والتخطيط، فضلاً عن مهام التنسيق، وأن المرأة تؤدي دوراً هاماً في تيسير العمليات العامة. وأشارت تايلند كذلك إلى إدماج المنظور الجنساني في التوعية بخطر الألغام وإشراك عدد كبير من المتطوعات الصحيات في القرى والمعلمات. ولاحظت اللجنة أهمية أن تواصل تايلند تقديم تقارير عن كيفية مراعاة جهود التنفيذ لمختلف الاحتياجات والرؤى للنساء والفتيات والفتيان والرجال وللاحتياجات والتجارب المختلفة للسكان في المجتمعات المحلية.

24- ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه تقديم معلومات إضافية عن بناء قدرة وطنية مستدامة على معالجة المناطق الملوثة التي لم تكن معروفة من قبل، بما في ذلك المناطق الملوثة حديثاً التي اكتشفت بعد إكمال عملية التطهير. وذكرت تايلند في ردها أن المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام ينوي تحويل المركز إلى مركز للتدريب على إزالة الألغام، من أجل تقاسم درايته الفنية في عمليات الألغام بمجرد أن تصبح تايلند "خالية من الألغام". وأشارت تايلند إلى أن حجم المركز سوف يُقلص، رهناً بالحالة، وأن الموظفين سيحافظون على الشبكات التي أقاموها مع الوكالات ذات الصلة في البلد، مثل الجيش وشرطة حرس الحدود، تحسباً لاكتشاف ألغام جديدة. وقالت اللجنة إنها تود الحصول على معلومات إضافية من تايلند عن جهودها الرامية إلى تطوير قدرة وطنية مستدامة.

25- ويفيد الطلب بأن وزارة الدفاع خصصت خلال فترة التمديد السابقة ما مجموعه 1 250 404 162 باتاً تايلندياً لتنفيذ التزامات الدولة خلال فترة التمديد. ويفيد الطلب بأن أغلبية موارد تمويل عمليات أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في تايلند توفرها الحكومة الملكية التايلندية، ومع ذلك، فإن تايلند تواصل التعاون مع حكومات اليابان والنرويج والولايات المتحدة، التي تقدم أيضاً الدعم إلى تايلند في عملياتها هذه. ويشير الطلب كذلك إلى تلقي دعم دولي من اليابان والنرويج والولايات المتحدة. ويفيد الطلب بأن تأثير جائحة كوفيد-19 أدت إلى انخفاض الدعم المالي المقدم من الشركاء الدوليين مما أثر على العمليات الجارية وصيانة المعدات.

26- ويفيد الطلب بأن الحكومة الملكية التايلندية ملتزمة بمواصلة دعم العمليات التي ينفذها المركز التايلندي للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية خلال فترة التمديد المطلوبة بميزانية تقدر بـ 178 250 000 بات تايلندي (5 465 947) لعام 2024، 191 250 000 بات تايلندي (5 864 586 دولار أمريكي) لعام 2025، و 219 500 000 بات تايلندي (6 730 858 دولار أمريكي) لعام 2026. ويفيد الطلب أيضاً بأن الحكومة النرويجية ستقدم ميزانية سنوية قدرها 5,5 مليون كرونة نرويجية خلال فترة التمديد المطلوبة. ووجهت اللجنة خطاباً إلى تايلند تطلب فيه توضيح مصادر التمويل أكثر، ولا سيما ما إذا كانت تايلند تتوقع حدوث فجوة في تمويل العمليات و/أو شراء المعدات. ولاحظت اللجنة أن تايلند أدرجت في المعلومات الإضافية التي قدمتها ميزانية سنوية تقديرية ضرورية لتنفيذ العمليات خلال فترة التمديد المطلوبة، وقالت اللجنة إنها تود الحصول بانتظام على معلومات مستكملة عن جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي الذي تتلقاه تايلند، بما في ذلك عن أي فجوات متوقعة في التمويل. ونوهت اللجنة بالالتزام بتاييلند الكبير ببرنامجهما لإزالة الألغام من خلال الميزانية المرصودة وكذلك من خلال تخصيص الموظفين والموارد الأخرى للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام. ولاحظت اللجنة كذلك أهمية الدعم الدولي لجهود تايلند.

27- وفي معرض الإشارة إلى أن تنفيذ خطة تايلند الوطنية لإزالة الألغام قد يتأثر بنتائج سير أنشطة تنسيق شؤون الحدود وتنفيذ الإطار المتعدد المستويات لدعم الأنشطة المشتركة لإزالة الألغام، فضلاً عن تقليص التمويل المحتمل، لاحظت اللجنة أن تقديم تايلند خطة عمل مفصلة ومستكملة إلى اللجنة عن الفترة المتبقية المشمولة بالتمديد بحلول 30 نيسان/أبريل 2024، سوف يكون مفيداً للاتفاقية. ولاحظت اللجنة أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة محدثة بجميع المناطق المعروف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو التي يشتبه في أنها كذلك، وتوقعات سنوية عن المناطق والمساحات التي ستعالج في كل سنة خلال الفترة المتبقية المشمولة بالطلب، والمنظمة التي ستتولى ذلك، وميزانية مفصلة منقحة.

28- ولاحظت اللجنة أن الخطة التي قدمتها تايلند قابلة للتطبيق ويمكن رصدها جيداً، وتبين بوضوح العوامل التي يمكن أن تؤثر في تقدم التنفيذ. ولاحظت اللجنة أن الخطة تتوقف على نتيجة المفاوضات بشأن الوصول إلى المناطق التي يتعين تعليم حدودها. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الاتفاقية ستستفيد من تقديم تايلند تقارير سنوية إلى الدول الأطراف بحلول 30 نيسان/أبريل بشأن ما يلي:

- 1' مدى التقدم في مجال الإفراج عن الأراضي امتثالاً للالتزامات الواردة في خطة عمل تايلند وثمار جهود المسح والتطهير، مصنفة على نحو يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام طبقاً للمنهجية المستخدمة للإفراج عن الأراضي (أي الأراضي الملغاة بواسطة المسح غير التقني، أو المقلصة مساحتها بواسطة المسح التقني، أو المطهرة بواسطة عمليات التطهير)؛
- 2' نتائج عمليات المسح والتطهير والمعلومات المستكملة عن كيفية الحصول على مزيد من الوضوح التي قد تغير تقييم تايلند لتحدي التنفيذ المتبقي والإطار الزمني للتنفيذ؛
- 3' المراحل الرئيسية المعدلة، بما في ذلك معلومات عن عدد المناطق ومساحة المناطق الملغومة التي يتعين معالجتها يدوياً والكيفية التي حدّدت بها الأولويات؛
- 4' معلومات مستكملة عن "المشروع التجريبي (المقترح) للتعاون في مجال إزالة الألغام على طول الحدود بين تايلند وكمبوديا"، بما في ذلك معلومات عن الخطوات المتوقعة والجدول الزمني للإقرار والموافقة؛
- 5' معلومات مستكملة عن نتائج أنشطة التنسيق على الحدود وتنفيذ الإطار المتعدد المستويات لدعم الأنشطة المشتركة لإزالة الألغام.
- 6' معلومات مستكملة عن تنفيذ جهود التوعية بخطر الألغام والحد منه في المجتمعات المتضررة، بما في ذلك معلومات عن المنهجيات المستخدمة والتحديات القائمة والنتائج المحققة، مع تصنيف المعلومات حسب نوع الجنس والسن؛
- 7' جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي الذي تتلقاه تايلند والموارد التي توفرها حكومتها لدعم جهود التنفيذ، بما في ذلك ثغرات التمويل المتوقعة؛
- 8' معلومات عن الكيفية التي تُراعى بها جهود التنفيذ مختلف احتياجات وآراء النساء والفتيات والفتيان والرجال، فضلاً عن احتياجات وتجارب السكان في المجتمعات المحلية المتضررة.

29- وبالإضافة إلى أهمية تقديم تايلند تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، أشارت اللجنة إلى أهمية إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ المادة 5 خلال الفترة المشمولة بالطلب، والالتزامات الأخرى المعلنة في الطلب، وذلك خلال الاجتماعات المعقودة بين الدورات، واجتماعات الدول الأطراف، والمؤتمرات الاستعراضية، ومن خلال تقاريرها ذات الصلة بالمادة 7 المعدّة باستخدام دليل الإبلاغ.